



## المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية

اسم المقال: أثر العدول عن اجتهاد القضاء الإداري في الأردن على الأمن القانوني: دراسة مقارنة

اسم الكاتب: د. حمدي القبيلات، د. إبراهيم النوافة

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/8201>

تاريخ الاسترداد: 2025/06/06 08:01 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية جامعة مؤتة ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



## The effect of reversing the jurisprudence of the administrative judiciary in Jordan on legal security: a comparative study.

Dr. Hamdi Al-Qubilat

Dr. Ibrahim Al-Nawafleh

International Islamic Sciences University - Jordan

Aqaba University of Technology – Jordan

### Abstract

The administrative judge seeks to strike a balance between the parties to the litigation without excessive protection of the weak party and excessive protection of the influential party as they seek to regulate the relationship between the legal security of individuals and the principle of legality. The study aims to demonstrate the extreme seriousness of refraining from the jurisprudence of administrative elimination of individuals' legal security, which must therefore be justified for the utmost necessity and objective reasons.

The study adopted a comparative analytical descriptive approach, in addition to the "inductive" approach, by reaching several parts through a single holistic meaning, namely, the renunciation of administrative jurisprudence, mediated by a common denominator of all and those fragments, which is the relative uncertainty of such jurisprudence in the comparative systems.

The study concludes that there needs to be more consistency between the renunciation of jurisprudence and legal security and recommends that the retroactive effect of new jurisprudence that constituted a departure from previous jurisprudence should be limited.

### Key words;

stability, Deviations, jurisprudence, Administrative judiciary, legal security.

Received: 26/11/2022

Revised: 21/02/2023

Accepted: 1/03/ 2023

Published:30/03/2023

DOI:

<https://doi.org/10.35682/jilps.v15i1.466>

Corresponding author:

[inawafleh@aut.edu.jo](mailto:inawafleh@aut.edu.jo)

All Rights Reserved for Mutah University, Karak, Jordan

All Rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means : electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without the prior written permission of the publisher

## أثر العدول عن اجتهاد القضاء الإداري في الأردن على الأمن القانوني: دراسة مقارنة.

د. حمدي القبيالت

د. إبراهيم النوافة

قسم القانون المقارن - كلية الشيخ نوح القضاة للشريعة والقانون - جامعة العلوم الإسلامية العالمية - الأردن.

كلية الحقوق - جامعة العقبة للتكنولوجيا - الأردن.

### ملخص

يسعى القاضي الإداري إلى أن يقيم توازناً بين طرفين الخصومة، بلا إفراط في حماية الطرف الضعيف ولا تفريط في حماية الطرف القوي، فهو يسعى إلى ضبط العلاقة بين الأمن القانوني للأفراد ومبدأ المشروعية. وقد هدفت الدراسة إلى بيان الخطورة البالغة التي يشكلها العدول عن اجتهادات القضاء الإداري على أمن الأفراد القانوني، لذا وجب أن يكون العدول للضرورة القصوى ولأسباب موضوعية تبرره.

اعتمدت الدراسة أسلوب المنهج الوصفي التحليلي المقارن، إضافة إلى المنهج التأصيلي (الاستقرائي)، وذلك بالولوج إلى جزئيات عدّة من خلال معنى كلي واحد وهو العدول عن اجتهادات القضاء الإداري، بوساطة قاسم مشترك بين ذلك الكل وتلك الجزئيات، وهو عدم الثبات النسبي لاجتهادات ذلك القضاء في الأنظمة محل المقارنة.

وقد انتهت الدراسة إلى أنه لا يوجد اتساق بين العدول عن الاجتهاد القضائي والأمن القانوني، وأوصت بضرورة الحد من الأثر الرجعي للاجتهادات الجديدة التي تشكل عدولًا عن اجتهادات سابقة.

**الكلمات الدالة:** استقرار، عدول، اجتهاد، قضاء إداري، الأمن القانوني.

تاريخ الاستلام: 2022/11/26

تاريخ المراجعة: 2023/2/21

تاريخ موافقة النشر: 2023/3/1

تاريخ النشر: 2023/3/30

الباحث المراسل:

[inawafleh@aut.edu.jo](mailto:inawafleh@aut.edu.jo)

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة،  
الكرك، الأردن.

جميع الحقوق محفوظة، فلا يسمح بإعادة طباعة هذه المادة أو النقل منها أو تخزينها، سواءً أكان ذلك عن طريق النسخ أم التصوير أم التسجيل أم غيره، وبأية وسيلة كانت: إلكترونية، أو ميكانيكية، إلا بإذن خطى من الناشر نفسه.

## المقدمة:

إن مبدأ الأمن القانوني يكفل حماية الحقوق والحراءات الفردية، ويصون المراكز القانونية القائمة والمستقرة، في كنف قواعد قانونية تتسم بالوضوح والثبات والاستقرار النسبي، وتبتعد عن التعديلات والتغييرات المفاجئة، وتتكيف مع الظواهر والأوضاع السائدة في المجتمع. وهذا ما يجب أن تسعى إليه السلطان التشريعية والتنفيذية، وما يجب أن يراقبه القضاء. فمبدأ الأمن القانوني يرتبط بالسلطة التي تضع قواعد القانون، والسلطة التي تنفذها، والسلطة التي تفرض رقابتها على تطبيقها واحترامها.

فالأمن القانوني يعني من معاني الأمان الملازمة لكافة مجالات الحياة، والتي ينشدها الفرد في المجتمع، وهو مهمة سامية من مهام الدولة القانونية، ووظيفة أساسية من وظائفها، وفيه ترسيخ حقوق الإنسان وحرياته، تلك الحقوق والحراءات التي أضحى احترامها في العصر الراهن مطلباً والتزاماً دولياً ووطنياً، على الصعيدين القانوني والأخلاقي.

وما دام القضاء الإداري يُعد حامياً لحمى الحقوق والحراءات العامة والفردية، فينبغي عليه إعمال رقابته على الإدارات، لضمان عدم مخالفتها وخروجها على مقتضيات الأمان القانوني. إلا أن القضاء الإداري بحد ذاته قد يشكل مساساً بتلك المقتضيات، وذلك عندما تأتي أحکامه في صورة عدول أو تحول عن اجتهاد ثابت ومستقر من ذي قبل، وخاصة فيما يتعلق بالأثر الرجعي لتلك الاجتهدات، الأمر الذي يفقد معه الأفراد الإحساس بالطمأنينة والعدالة تجاه السلطة القضائية، لاسيما أن العدالة من الأفكار المرتبطة بضمير الإنسان منذ القدم، ونيلها بشكل سليم داخل المجتمع هو مطلب من المطالب النبيلة.

## أهمية الدراسة:

إن حماية الأمان القانوني للأفراد، من المهام التي تُلقى على عاتق القاضي الإداري، لا سيما أن القانون الإداري يتميز بالطابع غير المسمى لقواعده، كما أن الخصومة الإدارية هي خصومة غير متكافئة الأطراف، الأمر الذي قد يهدد الأمان القانوني، ويفقد الأفراد الشعور بالثقة والاطمئنان، على حقوقهم وحرياتهم ومركّزهم القانونيّة القائمة والمستقرة، خاصة في الأنظمة التي لم تكرّس المبدأ بنص صريح في صلب الوثيقة الدستورية.

ومن هنا يظهر الدور الإبداعي للقاضي الإداري، الذي لا يقف دوره عند حماية مبدأ المشروعية، بل يتعداه إلى حماية الأمان القانوني للأفراد، وضبط العلاقة بين المبدئين، من خلال توحيد اجتهاداته والحفاظ على استقرارها، وتجنب العدول عنها إلا للضرورة التي معها يرى أن الاحتفاظ بالاجتهاد القديم، أكثر ضرراً من الإعلان عن ميلاد اجتهاد جديد.

## هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على أهمية وضرورة توحيد واستقرار اجتهادات القضاء الإداري في الأردن ومصر وفرنسا- فيما يعرض عليه من منازعات- لتكريس مبدأ الأمن القانوني، وبيان أثر العدول عن الاجتهادات المستقرة لذلك القضاء، على مبدأ الأمن القانوني في الأنظمة القانونية محل المقارنة.

**إشكالية الدراسة:**

إن نهوض القضاء الإداري كحام للحقوق والحریات بمهامه في الفصل فيما يعرض عليه من منازعات، وما يجب أن يسعى إليه من خلق وحدة لاجتهاداته وضمان استقرارها، وتجنب العدول عن اجتهاداته السابقة ما أمكن يثير تساؤلات عدّة أهمها:

- ما مفهوم اجتهد القضاء الإداري؟

- هل يكفل القضاء الإداري توحيد واستقرار اجتهاداته في ظل غياب وعجز النصوص القانونية الناظمة للعلاقات موضوع المنازعات؟

- ما مفهوم العدول عن اجتهادات القضاء الإداري وما مدى مشروعيته؟

- ما نطاق العدول وما هي أسبابه وما هي مخاطرة على الأمن القانوني؟

- ما أثر العدول عن مبادئ القضاء الإداري، على مبدأ الأمن القانوني؟

**منهج الدراسة:**

سنعتمد في هذه الدراسة أسلوب المنهج الوصفي التحليلي المقارن، إضافة إلى المنهج التأصيلي (الاستقرائي)، وذلك بالولوج إلى جزئيات عدة كعدم توحيد وعدم استقرار إضافة إلى التغيير الحاصل في اجتهادات القضاء الإداري، من خلال معنى كلي واحد وهو العدول عن اجتهادات القضاء الإداري، بوساطة قاسم مشترك بين ذلك الكل وتلك الجزئيات، وهو عدم الثبات النسبي لاجتهادات ذلك القضاء، وبيان أثر ذلك على الأمن القانوني للأفراد في الأنظمة محل المقارنة.

**خطة الدراسة:**

للوصول بالدراسة إلى غاياتها فقد درجنا على تقسيمها إلى مبحثين، وقد أفردنا المبحث الأول لأهمية توحيد واستقرار اجتهادات القضاء الإداري في تكريس مبدأ الأمن القانوني. أما المبحث الثاني فقد خصّصناه لموقف القضاء الإداري الأردني من ضبط العلاقة بين العدول عن الاجتهد القضائي والأمن القانوني، ثم ختمنا البحث بخاتمة تضمنت النتائج والتوصيات.

**المبحث الأول: أهمية اجتهادات القضاء الإداري في تكريس الأمن القانوني.**

ساهم القضاء الإداري في إرساء مبادئ القانون الإداري، فالقانون الإداري نشأ نشأة تاريخية تمتاز بالحداثة والمرونة وسرعة التطور، لذا فإن القانون الإداري يتميز بالطبع غير المسمى لقواعد، وهو قانون سريع التغير، وهو التغير الذي تقتضيه مواكبة ديناميكية الإدارة ومتغيرات نشاطها، الأمر الذي

قد يهدد الأمن القانوني، ويفقد الأفراد الشعور بالثقة والاطمئنان، على حقوقهم وحرياتهم ومراكلهم القانونية القائمة والمستقرة، خاصة في الأنظمة التي لم تكرس المبدأ بنص صريح في الدستور. ومن هنا يظهر دور القاضي الإداري، في ابتداع الحلول في خصومات ترتبط بمسائل تتعلق بالشرعية في ظل غياب ونقص وعجز النصوص القانونية.

فالأمن القانوني، يقوم على فكرة الاستقرار والثبات التي تتبعي لقواعد القانون. فهو: "فكرة تستوجب ضمان حد أدنى من الثبات والاستقرار للعلاقات القانونية، سواء كانت هذه العلاقات بين الأفراد بعضهم البعض أو بينهم وبين الدولة، والتي تلتزم بذلك هي السلطات العامة" (السنترسي، 2017، صفحة 23)، وأن: "فكرة الأمن القانوني تعني الاستقرار القانوني، أي أن تكون القواعد القانونية مؤكدة وواضحةً ومحددةً في تنظيمها للمرافق القانونية، وأن تضمن تأمين النتائج" (الطباطخ، 2012، صفحة 2).

وقد فسر الفقيه الفرنسي (ارنولد دلفر) الأمن القانوني من ناحية موضوعية بقوله: "الأمن القانوني يعني من الناحية الموضوعية، عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة. أما من وجهة النظر الذاتية، فيعني وجود مخاوفٍ من تعرض هذه القيم للخطر" (راضي، 2019، ص 17).

ويمكننا تعريف الأمن القانوني، بأنه حالة نفسية وجذانية، تتمثل بذلك الشعور الذي يتملك المخاطب بالقانون، والذي يكون معه في حالة من الطمأنينة، يؤمن معها أعمال السلطات في سن التشريع - بمعنىه الموضوعي العام - وتنفيذه وتطبيقه، ولا يخشى معها على مركزه القانوني، أو حقه المكتسب أو حريته، ويستطيع معها إدارة شؤونه الخاصة المستقبلية بقدر من الثقة والأمان.

ولذا يجب أن تكون اجتهادات القضاء الإداري - كحام للحقوق والحريات - موحدة مستقرة، وذلك كي يؤمن الأفراد على حقوقهم وحرياتهم ومرافقهم القانونية القائمة والمستقرة، وحتى يتم تعزيز ثقفهم بمؤسسة القضاء، وهذا ما يقودنا إلى بيان أثر توحيد اجتهادات القضاء الإداري على الأمن القانوني (مطلوب أول)، وكذلك بيان أثر استقرار اجتهادات القضاء الإداري على الأمن القانوني (مطلوب ثاني).

### المطلب الأول: الأثر الإيجابي لتوحيد اجتهادات القضاء الإداري على الأمن القانوني.

كان الإسلام أول من أولى اهتماماً بالاجتهد القضائي، بدليل سؤال الرسول صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل عندما بعثه إلى اليمن، وقال له: "كيف تقضي إذا عرض لك القضاة؟". قال أقضى بكتاب الله تعالى، قال فإن لم تجد؟. قال فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال فإن لم تجد، قال أجتهد رأيي ولا آلو "أي لا أقصر في البحث والنظر في الأدلة". قال معاذ، فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدره وقال الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي رسول الله" (إسماعيل، 1998، صفحة 4).

والاجتهد في الإسلام على نوعين، الأول فرديٌّ وهو ما يعرف بالقياس ولو احقة، والثاني جماعيٌّ وهو ما يعرف بالإجماع (إسماعيل، 1998، ص6).

ولعل فيما ذكره المستشرق الألماني (Ignaz Goldziher)، والذي اشتهر بكتاباته الجدية الناقدة للإسلام حين وصف الاجتهد بقوله: " إنه ينبوع القوة التي تجعل الإسلام يتحرك ويتقدم بكل حرية" (Goldziher, 1920, p. 46) دليلاً على أهمية الاجتهد القضائي في نمو وتطور التشريع، وتحرره من الجمود، كما فيه الدليل على أن الاجتهد القضائي مصدرٌ من مصادر التشريع.

وتهدف قواعد القانون إلى ضبط وتنظيم العلاقات في المجتمع، كما وتستخدم كأداة لحل ما ينجم عن تلك العلاقات من منازعات، وهنا يبرز دور القضاء في حماية الأمن القانوني. وإذا يتولى القضاة الفصل في المنازعات بإزالة حكم القانون عليها، فإنه يقف حائلاً دون تغول الأفراد على بعضهم بعضاً من ناحية، وواقياً من الكيدي من الدعاوى ضد السلطات العامة من ناحية أخرى.

إن ممارسة القاضي الإداري لوظيفته، في الفصل فيما يعرض عليه من منازعات، تؤثر كثيراً في الأمن القانوني، لاسيما أن كثيراً من المنازعات تواجهها مسألة القصور التشريعي، سواء كان ذلك بغياب النصوص القانونية، أو بعدم كفايتها لمواجهة المسألة المعروضة على القاضي الإداري.

فالقاضي الإداري تتعذر وظيفته تطبيق النصوص القائمة، أو تفسيرها في حال غموضها، إلى إكمالها في حال نقصها، وخلفها في حال غيابها. فهو يسعى إلى ابتكار الحلول الواجبة التطبيق على النزاعات المعروضة عليه من وقائع وظروف تلك النزاعات، ثم إرساء المبادئ والنظريات التي تؤسس لحلول في قضايا مستقبلية. فاجتهادات القاضي الإداري، تعتبر حلّاً ناجعاً لمواجهة نقص وقصور التشريع الإداري، وهو أسلوب يلجأ إليه القاضي، لسد النقص أو العجز الحاصل في النصوص القانونية، يستطيع معه مواكبة التطورات الحاصلة في منازعات الإدارة، والناتجة عن تغير أنماط عملها وتطور نشاطاتها.

ولذلك فإن كثيراً من مكونات مبدأ الشرعية، تعود إلى قواعد ذات أصول اجتهادية، كما أن المبادئ العامة للقانون، والتي بفضلها استطاع القضاء الإداري، إجبار الإدارة على احترام القواعد المستخلصة من روح النظام القانوني، هي الأخرى ثمار للاجتهد القضائي، ومنها مبدأ المساواة أمام المرفق العام، ومبدأ استمرارية المرفق العام، ومبدأ عدمرجعية القرارات الإدارية (بن عبد الله، 2006).

ولهذا فإن القول بأن القاضي الإداري قاضٍ مجتهدٍ، يعني الإشارة للدور الإيجابي للقاضي في استنباط الحكم من مصدره. ولذلك " فالقانون الذي يضعه القاضي يساوي ما يساويه القاضي الذي صنعه" (فودال دلفوفي، 2001، صفحة 63).

ولضمان التأثير الإيجابي للقاضي الإداري في الأمن القانوني، يجب أن تأتي اجتهادات القاضي الإداري في دائرة الحفاظ على الحقوق المكتسبة، والاستقرار النسبي للمراعي القانونية، والتوقعات المشروعة للأفراد.

وإذا كان دور القاضي الإداري، لا يقف عند حد تطبيق القانون، بل يمتد إلى خلق وإنشاء القاعدة القانونية، فإنه يغدو لزاماً عليه، أن يراعي وضوح القاعدة القانونية التي أنشأها، وسهولة الوصول إليها، هذا فضلاً عن إمكانية فهمها من قبل المخاطبين بحكمتها (الصغير، 2017، صفحة 7).

ويقصد بالاجتهاد القضائي، وبالمعنى الضيق: "الحل الذي تتخذه جهة قضائية في قضية معروضة أمامها، في حال عدم وجود النص القانوني الواجب التطبيق أو غموضه أو عدم كفايته" (اللمنوني، 2014، صفحة 3). وهذا هو المعنى الدقيق الذي يميل إليه غالبية الفقه، على عكس المعنى الموسّع الذي يعني: "مجموعة الحلول التي تستتبعها المحاكم بمناسبة فصلها في المنازعات المعروضة عليها، وفق إجراءات متبقية على وجه الإلزام، سواء في مادة أو فرع من فروع القانون، فيقال مثلاً الاجتهاد القضائي العقاري، أو في القانون عموماً فيقال الاجتهاد القضائي دون تخصيص" (اللمنوني، 2014، صفحة 3). وذلك على اعتبار أن المعنى الموسّع فيه خلطٌ بين الاجتهاد القضائي والعمل القضائي (الخداري و بن جدو، 2018، صفحة 393).

وأما الاجتهاد القضائي الإداري، فيقصد به: "الأحكام الصادرة في المسائل الإدارية، التي تتضمن مبادئ لم يتعرض لها القانون، أو التي تضع حدأً لخلافٍ في القانون ذاته، وتسمى الأحكام الأساسية أو الأحكام ذات المبادئ" (مفتاح، 2006، صفحة 116).

ويمكنا تعريف الاجتهاد القضائي الإداري، بأنه مكنة ذاتيةٌ خلقةٌ، يساهم بها القاضي الإداري في تفسير القانون، وإزالة الغموض الذي شاب قواعده، أو رفع التناقض الموجود بينها، أو تكملة وسد النقص الحاصل فيها، بغية الفصل في الدعوى المنظورة أمامه.

ويمتاز الاجتهاد القضائي الإداري عن الاجتهاد القضائي العادي، بارتباطه بأسس النظام السياسي والقانوني للدولة، وارتباط القانون الإداري بالقضاء الإداري وتعدد الفصل بينهما، وحلول القاضي الإداري محل المشرع في اتجاهات القضاء الإداري الحديثة (Benjamin , 1921 , p. 110).

وقد ساهم مجلس الدولة الفرنسي، في ابتداع كثير من المبادئ والنظريات، وأسس للقانون الإداري، وكان مُلهمًا لكثيرٍ من محاكم و مجالس القضاء الإداري في الدول التي تأخذ بالقضاء المزدوج، ومن تلك النظريات، نظرية الموازنة بين المنافع والمضار عند الرقابة على عنصر المنفعة العامة في مجال نزع الملكية، والتي أسس لها المجلس في قراره الصادر في تاريخ 28/5/1971 فيما يتعلق بنزع ملكية أراضي جرداً أو أراضي مبنية ضرورية شرق مدينة (Lille) الفرنسية، لغايات تشيد المجمعات السكنية والمرافق الملحة، وذلك في تطور لقضاء المجلس الذي كان يرفض رقابة نتائج نزع الملكية، حيث كان يعتبرها من الأمور التي تتعلق بالملائمة (مجلس الدولة الفرنسي، 78825/1971). فالمجلس في ذلك القرار بسط رقابته على مدى تحقق النفع العام مقابل ما يلحق الملكية الخاصة من أضرار. كما كان لمجلس الدولة المصري دورٌ كبيرٌ في إثراء القانون الإداري، ومن ذلك مبدأ عدم جواز الإثراء على حساب الغير بلا سبب، وضرورة

توفر الضمانات التي تكفل للموظف الدفاع عن نفسه، في المحاكمات التأديبية حتى وإن لم ينص القانون على ذلك (عثمان، 2006).

وقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في مصر على دور القضاء الإداري الاجتهادي، في حكم لها سنة 1956 بالقول: " يتميز القضاء الإداري بأنه ليس مجرد قضاء تطبيقي، مهمته تطبيق نصوص مقتنة مقدمًا، بل هو في الأغلب قضاء إنساني، وبهذا أرسى القواعد لنظام قانوني قائم بذاته، ينبعق من طبيعة روابط القانون العام، واحتياجات المرافق العامة ومقتضيات حسن سيرها، وإيجاد مركز التوازن والمواءمة بين ذلك وبين المصالح الفردية، فابتدع نظرياته التي استقل بها في هذا الشأن" (إدارية عليا، 1956/2/154).

وقد صدر اجتهداد المحكمة الإدارية العليا في مصر، فيما يتعلق بالطعن المتعلق بوقف تنفيذ قرار الجهة الإدارية الذي يقضي بتسليم مسؤولين سابقين بنظام القذافي مقيمين في مصر إلى الحكومة الليبية، مؤيدة به قرار محكمة القضاء الإداري، وقد أثبتت المحكمة الإدارية العليا في قرارها - إضافة لركن الاستعجال - لركن مهم في الطعون المتعلقة بوقف تنفيذ القرارات الإدارية وهو ركن الجدية، والذي يعني قيام الطعن - على ما يبديه الظاهر من الأوراق - على أسباب واقعية وجدية تحمل المحكمة على ترجيح الغاءه عند النظر في الموضوع. وما جاء في قرار المحكمة قولها: "لما كان البين من الأوراق، وأن المطعون ضدهم يحملون الجنسية الليبية، ونظرا للظروف والأوضاع التي تمر بها ليبيا، فقد غادروا بلادهم إلى مصر وفقا للدستور المصري واتفاقية الأمم المتحدة، فإنهم يتمتعون بالحماية القانونية المقررة للمقيمين على الأراضي المصرية، والتي كفلت للمقيم حق الإقامة بمأمن عن الملاحقة، كما حظرت ترحيله أو تسليمه إلى أي دولة على غير رغبة منه أو إرادة، لاسيما إذا كانت حريته أو حياته معرضة للخطر بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية، الأمر الذي يضحي معه القرار المطعون فيه باتخاذ إجراءات تسليمهم إلى السلطات الليبية، بحسب الظاهر من الأوراق والاتفاقية المشار إليها، مرحا الغاءه عند نظر الموضوع، وهو ما يتحقق معه ركن الجدية لطلب وقف تنفيذه، فضلا عن توافر ركن الاستعجال ...". (إدارية عليا، 30938/59/2019).

وفي الأردن فقد اجتهدت محكمة العدل العليا الأردنية، بقرار أسبغت فيه الحماية على حرية الرأي والتعبير، وأبطلت قرار وزير الداخلية رفض ترخيص مجلة "الفجر الجديد" سنة 1954، الذي أصدره الوزير على سند من أن المستدعين لا يمتلكان بحسن السيرة والسمعة، لأنهما ينتميان لحزب سياسي وفكري معين، وقد جاء في قرار المحكمة: "إن مجرد اعتناق مبدأ سياسي خاص، دون أن يقترن هذا

الاعتاق بنشاطٍ معاقبٍ عليه في القانون، لا ينطوي بحد ذاته على سوء الخلق، وإن الأخذ بغير هذا المفهوم، يؤدي إلى نتائج غير معقولة لا تتماشى مع روح القانون وأهدافه" (عدل عليا، 1954/57).

وإذا كان الاجتهاد القضائي الإداري مطلباً قانونياً وحقوقياً، تبدو ضرورته من خلال القيمة القانونية التي يحظى بها كمصدرٍ يغذي النظام القانوني، فإن تلك القيمة هي ما جعلت من الأمن القانوني مفهوماً يرتبط بالأمن القضائي.

وحتى تكتمل القيمة القانونية للاجتهاد القضائي الإداري، فلا بد من توحيد اجتهادات القضاء الإداري، وخلق وحدة قضائية، والأخيرة هي ما تتمحور حول مبادئ: تطبيق النصوص القائمة عند تقديم الدعوى، واحترام آجال الطعون، وعدم رجعية القوانين، واحترام حجية الأمر الم قضي به، وحماية التوقعات المشروعة للأفراد (قليل، 2021)، وهذه المبادئ تشكل في مجموعها جوهر الأمن القضائي.

فالقاضي الإداري، يجب أن يأخذ بالاعتبار مبادئ العدالة والحرية (الأشرف، 2016). في اجتهاداته. ولن تتحقق العدالة إلا إذا كانت تلك الاجتهادات متفقةً وروح القانون، ومتمثلةً في سنن محكمةً ومعايير منضبطة، أما إذا سلك في كل قضيةً أسلوباً خاصاً، أو اتخاذ بشأن كل منازعةً معياراً ذاتياً، فهذا سيزعزع الثقة ويلحق بالمتناقضين أذى الظلم (أبو الخير، 2006).

ولأهمية توحيد اجتهادات القضاء الإداري، فإن بعض الأنظمة قد أوردت النص على ذلك، ومثالها في البلاد العربية، القانون العضوي رقم (98-01) المتعلق باختصاصات وتنظيم وعمل مجلس الدولة الجزائري والذي نصت المادة (2) منه على أن: " مجلس الدولة هيئة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية وهو تابع للسلطة القضائية ويضمن توحيد الاجتهاد الإداري في البلاد ويسهل على احترام القانون". ووفقاً لهذا النص فإن مجلس الدولة هو الجهة القضائية التي تعمل على تقويم القرارات القضائية وتوحيدتها. وهذا النص ترجمة وتنفيذ لنص المادة (171) من الدستور الجزائري 2016. ولا يوجد نص في الدستور الأردني، يتعلق بالاجتهاد القضائي أو بتوسيعه، كما لا يوجد نص في قانون القضاء الإداري الأردني يتعلق بذلك.

وفي تقديرنا، فإن توحيد اجتهادات القضاء الإداري لن يحقق غايته، إلا بنشر تلك الاجتهادات وتعديلمها، فهي ليست حكراً على القاضي الإداري، كما هي ليست حكراً على الوسط القضائي. ونشر وتعديلم اجتهادات القضاء الإداري، كما يخدم الأفراد ويساهم في نشر الثقافة القانونية في المجتمع، ويساعد على معرفة المباح من المحظور، فإنه يخدم القاضي الإداري ذاته، في معرفة ما تم التوصل إليه من حلول للمسائل المستعصية. كما أن نشر وتعديلم تلك الاجتهادات، يسهم في نمو ثقافة الاتصال والاطمئنان في نفوس الأفراد تجاه القضاء الإداري، ويأخذهم نحو توقع نتيجة الأحكام، وبالتالي يقلل من النزاعات المستقبلية، وهو يسهم بالنتيجة في تحقيق الأمن القضائي والأمن القانوني على السواء.

## المطلب الثاني: الأثر الإيجابي لاستقرار اجتهادات القضاء الإداري على الأمن القانوني.

يقول (Jean-Jacques Chevallier): "إن هيكلة القانون الإداري يتم تهيئتها بشكل مستمر، بفعل الوزن التقليل الخاص بالاجتهد القضائي، ذلك أنه في غياب النصوص العامة، يقوم القاضي بتطويع المبادئ الكبرى والتي على أساسها تشكل القانون الإداري، وشكل هذا العمل التأسيسي فخرًا كبيرًا للقضاء" (نجاح وناس، 2015، صفحة 6).

ومرجع ذلك أن القاضي الإداري هو قاضٍ متخصصٌ، لذلك فإن الطابع الاجتهادي في عمله، يعود إلى كيفية تعينه وطبيعة تكوينه ونظام خدمته، خاصةً في فرنسا. فالقاضي الإداري مختلف عن القاضي العادي، حيث يتم تعين أعضاء المحاكم الإدارية في فرنسا، من بين قدامى تلاميذ المدرسة الوطنية للإدارة (بن شناف و جازية، 2019). وهذا على خلاف الحال في الأردن وغيرها من البلاد العربية، حيث يخضع القاضي الإداري في تعينه وتكونه وحقوقه وواجباته وإنهاه خدماته، لما يخضع له القضاة العاديون.

وتتميز اجتهادات القضاء الإداري بالمرونة، فاجتهادات القاضي الإداري اجتهادات مرنة تكفي بإعطاء معانٍ عامة، ولا تتضمن تعريفاً دقيقاً لما توصل إليه من مصطلحات في قراره، وهذا النهج للقاضي الإداري نابع من الحذر من الواقع في الخطأ. ومرونة اجتهادات القضاء الإداري تبررها أيضاً الرغبة في التكيف مع ما يستجد من قضايا الإدارة ومنازعاتها. ومن هنا فإن القواعد الاجتهادية التي يتوصل إليها القضاء الإداري تكون قابلة للتعديل (فودال و دلفوفي، 2001، صفحة 63).

والقاضي الإداري عندما يحكم في نزاع يفتقر إلى حكم في قاعدة قانونية، فإنه يستوحى حكمه على النهج الذي كان ليقرره المشرع، لو تولى تنظيم موضوع النزاع، فهو يقوم بعمل أقرب ما يكون إلى عمل المشرع ذاته (جمال الدين، 1992، صفحة 75). فهو يبحث عن القاعدة القانونية في محيطها القانوني، ثم يقوم بتطبيقها على النزاع وتجربتها وإدخالها في العلم القانوني، وبالتالي إدماجها في النظام القانوني (جمال الدين، 1992، صفحة 412).

فالقاضي الإداري في هذه الحالة يرجع إلى جوهر القانون، ذلك الجوهر الذي يستند إلى الضمير القانوني العام للجماعة، وما يقوم عليه ذلك الضمير من قواعد القانون الطبيعي ومبادئ العدالة. ولذلك جاءت المبادئ العامة للقانون، بطبع العمومية والدائم والاستقرار، ما لم يقيدها المشرع بنص صريح، نزولاً عند نسبة أي نظام قانوني. فقد قرر مجلس الدولة الفرنسي في قضية Dame David وبشأن مبدأ علانية المناقشات، أنه: "من حق المشرع وحده أن يضيق أو يوسع من المبدأ العام" (نخلة، 1998، صفحة 65).

واجتهادات القضاء الإداري في القضايا المتشابهة في وقائعها وظروفها، يجب أن تكون ما أمكن متجانسةً ومستقرةً، خاصةً أن القاضي الإداري يعد قاضياً منشأً وخلافاً للقاعدة القانونية، لذا يجب أن

تكون اجتهاداته واضحةً وسهلة الفهم من قبل المخاطبين بها. فإذا جاء اجتهاد القاضي الإداري دون مبرر، مخالفًا لاجتهاد قضائي مستقرٌ وكانت أحكامه متناقضةً ومتعارضةً في تلك القضايا، فإنه لا شك يؤثّر في الأمن القانوني.

ولأهمية المبادئ العامة للقانون، والتي هي ثمرة قضاءٍ طويلٍ لمجلس الدولة الفرنسي والتي هي: "مجموعة من القواعد استخلاصها مجلس الدولة الفرنسي من الاتجاهات العامة للتشريع، فهي قواعد غير مكتوبة لها قوة القانون، ومن ثم يجب على الإدارة احترامها وهي تصدر قراراتها الفردية واللائحة طالما أن المشرع لم يتدخل صراحةً، فيصدر من النصوص ما يخالف هذه القواعد" (أبو زيد، 1989، صفحة 553)، فقد وصل الأمر بمجلس الدولة الفرنسي، إلى إهانة نص القانون المخالف للمبدأ العام. وقد لجأ المجلس إلى استخدام مكتنه في التفسير وبأسلوبٍ جريءٍ، حيث جعل المجلس من بعض القرارات غير الخاضعة للطعن بنص القانون، خاضعة له، بل وجعل الطعن بتجاوز السلطة أمام مجلس الدولة مفتوحاً، حتى بدون نصٍ نزولاً عند المبادئ العامة للقانون ويعتبر الاستقرار في الاجتهاد القضائي مطلبٌ حقوقٌ، لأنَّه يضمن توحيد الحلول القضائية كما يضمن توقعها، ويسمِّ بالتألي في تكريسِ الأمن القانوني. فإذا كان اجتهاد القاضي الإداري مخالفًا لتقديرٍ سابقٍ لقواعد القانون، أو جاء مخالفًا لاجتهادات سابقةٍ مستقرةٍ كان ذلك مساساً بالأمن القانوني (راضي، 2019).

إلا أنَّ تطور الحياة الإدارية وما يواكبها من مستجدات يُجْبِّ حائلًا بين القضاء الإداري وتطوير أحكامه واجتهاداتها، التي يبنيها على قراءة متطرفة لقواعد القانونية. فالطبيعة الخاصة للقانون الإداري تعكس على دور القاضي الإداري، الذي يعمد إلى تطوير اجتهادات ليواكب متغيرات الحياة الإدارية، فدوره يتجاوز دور القاضي العادي.

فالقاضي الإداري مطالبٌ بمواجهة نقص التشريع وغموض أحكامه، وكما أنه مطالبٌ بمراعاة عدم التوازن بين أطراف الخصومة. فالقواعد الاجتهادية ليست مصدرًا للحق المكتسب، ولو استمرَّ الأخذ بها لمدة طويلة، إلا فيما يتعلق بالحفاظ على حق الأفراد في محاكمة عادلة، والمحافظة على توقعاتهم المشروعة حال الاجتهاد القضائي، ما دام ذلك الاجتهاد معقولاً وفي دائرة التوقع وفي سياق التطور الطبيعي (راضي، 2019).

**المبحث الثاني: موقف القضاء الإداري الأردني من ضبط العلاقة بين العدول عن الاجتهاد القضائي والأمن القانوني.**

يقول هنري كابيتان "إن المحاكم أقامت شيئاً فشيئاً بناءً خاصاً من القواعد القانونية، وفقهاً يكمل ويثيري العمل التشريعي، وبغير هذه الثروة الدائمة من قضاء المحاكم، تشيخ القوانين ويلحقها الذبول" (كابيتان، 1957، صفحة 215). فالاجتهاد القضائي أحد الحلول القانونية التي ينفاذى بها القاضي الإداري قصور التشريع ونقشه وعجزه عن مواجهة ما يستجد من منازعات الإدارة، ويحفظ به أمن الأفراد القانوني المتمثل في حد أدنى من الثبات والاستقرار النسبي في مراكزهم القانونية. إلا أن اجتهادات القضاء الإداري ليست من الجمود، فقد يتم العدول عنها بعد الاستقرار عليها لمدة زمنية ما بعد أن تكون هناك أسباب موجبة تظهر

عدم جدوى التمسك بها، ولذلك فلا بد من بيان مفهوم العدول عن اجتهاد القضاء الإداري ومشروعيته (مطلب أول)، نطاق وأسباب ومخاطر العدول وواقعه في اجتهادات القضاء الإداري (مطلوب ثانٍ).

### **المطلب الأول: مفهوم العدول عن اجتهاد القضاء الإداري ومشروعيته.**

إن الاجتهاد القضائي هو ما يميز القاضي الإداري عن القاضي المدني، فالأخير تمثل وظيفته الأساسية في تطبيق القانون، بينما القاضي الإداري يساهم في خلق وتكوين القاعدة القانونية وتطويرها بتطور الحياة الإدارية وما يرافقها من مستجدات.

فالقاضي الإداري عندما يجتهد في إيجاد حلًا لواقعة إدارية ما، ثم يكرس ذلك الحل ويوحده، ويلتزم باتباعه، إنما يكون قد لفت نظر المشرع إلى مسايرة ذلك الحل بوضع قاعدة قانونية إدارية.

ولا شك أن اجتهادات القضاء الإداري يجب أن تأتي ضمن حدود لا يجوز للقاضي تجاوزها، وهي حدود بمثابة مبادئ عامة للقانون، فيجب أن يلتزم الاجتهاد مبدأ المشروعية ومبدأ الفصل بين السلطات، وأن يراعي الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي القانوني للدولة، وأن يراعي الظروف الواقعية التي تحيط بالنزاع (مزيانى، 2001).

ولا يوجد ما يمنع القاضي الإداري من تطوير اجتهاداته، وقد اقتربن تطوير اجتهادات القضاء الإداري بفكرة العدول عن تلك الاجتهادات، ذلك أن القاضي الإداري قاضٍ إنساني، إذا لم يجد نصاً ينطبق على النزاع المعروض عليه، ابتدع الحل الذي ينسجم وروابط القانون العام ومتضيّفات حسن سير المرافق العامة.

ويقصد بالعدل عن اجتهادات القضاء الإداري، عدول المحكمة العليا عن مبدأ من المبادئ المستقرة، والمبادئ هي: "تلك القرارات الصادرة عن المحاكم الرقابية العليا، والتي تتسم بالصراحة والوضوح ودرجةٌ من السمو على القرارات البسيطة من الأنواع الأخرى، والتي تشكل اتجاهًا تمييزياً تلتزم المحاكم الدنيا باتباعه، نظراً لما ترسيه من مبادئ قانونيةٍ تفرد بها" (منصور، 2010، صفحة 240).

ومن هذا التعريف فإن العدول عن اجتهادات القضاء الإداري، يرتبط بما يصدر من جهات القضاء الإداري العليا، من مبادئ ملزمة للمحاكم الأدنى درجةً في سلم التنظيم الهيكلي للقضاء الإداري، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فهو أمر يتعلّق بالمبادئ وليس بالأحكام البسيطة. فالمقصود بذلك في الأردن مثلاً هو عدول المحكمة الإدارية العليا، أو عدول محكمة العدل العليا قبل صدور قانون القضاء الإداري رقم (27) لسنة 2014 عن اجتهاد استقرت عليه إحداثاً لها لمرة من الزمن.

والعدل عن اجتهادات القضاء الإداري بهذا المعنى، يتعارض والأمن القانوني. فهو ينسخ اجتهاداً مستقراً لفترة من الزمن دونما علم مسبق من قبل المتقاضي بذلك العدول، وهو يجازيه على نقيس من

توقعه المشروع ويهدم ذلك التوقع، فما كان يعتقد مشروعًا بالأمس أصبح غير مشروع & Gilles, 1990)

والذي نراه أن العدول عن اجتهادات القضاء الإداري يجافي مقتضيات العدالة، فالفرد لا يمكن أن يحمل على العلم بالغيب، ولا يمكنه التنبؤ بما يطرأ من تغيرات على اجتهادات القضاء، فعلم الغيب غاية يستحيل على الإنسان بلوغها. لذا يجب على القاضي الإداري أن يراعي مقتضيات الأمان القانوني، وألا يعدل عن اجتهاده القديم، إلا للضرورة وبعد تدبر وروية وإدراك بأن ضرر التمسك بذلك الاجتهاد أكثر من ضرر العدول عنه.

أما عن مشروعية العدول، فجانب من الفقه يردها إلى أن الاجتهاد الجديد، هو اجتهاد مرتبط بالثقة التي تولدت في الاجتهاد السابق (الطائي، 2018، صفحة 3). وجانب آخر يرى أن اجتهاد القضاء الإداري لا يتغير بسرعة، بل أنه يأخذ وقتاً طويلاً كي يتغير، فهو على غرار العرف الذي يحتاج وقتاً طويلاً حتى يتغير، وأنه لا يمكن الحجر على المحاكم، فضرورة الاجتهاد القضائي تقتضي تمكينها من تطوير اجتهاداتها، كما أن الأمان القانوني لا يعني الوصول بالقاعدة القانونية إلى درجة الجمود (اللتموني، 2014)، وجانب ثالث من الفقه يرى أن "العدول عن الاجتهاد القضائي لا يعدل القانون وإنما يعدل من تفسيره، إذا ما ظهرت عدم صحة التفسير القضائي السابق" (راضي، 2019، ص 139).

ونخالف الرأي الأخير - مع الاحترام - فنراه يتناقض مع الإقرار بالدور الإنساني للقاضي الإداري، لا سيما أن قواعد القانون الإداري تتميز بالمرونة والطابع غير المقنن، فهي قواعد غير مكتوبة وسريعة التغير وذات طابع قضائي، فما أورده هذا الجانب من الفقه، إن كان يصح في اجتهادات القضاء العادي، فهو لا ينطبق على اجتهادات القضاء الإداري.

ونرى أن مشروعية العدول عن اجتهادات القضاء الإداري - رغم خطورة ذلك العدول على العدالة - تجد سندتها في الدور الإنساني للقاضي الإداري، وما يقتضيه ذلك الدور من مواكبة تطورات نشاط الإدارية، وما ينتهي عن ذلك النشاط من منازعات تفتقر للنصوص القائمة أو تلك التي تحكمها نصوص تمتاز بالعجز والنقص، وللحد من خطورة العدول على العدالة، فإن ذلك العدول - وحفاظاً على الأمان القانوني - يجب أن يبقى في حدوده الدنيا، وأن يكون في دائرة المنازعات التي لا يحكمها نص، إضافة إلى دراسة الأثر السلبي للعدول، وأن يحاول القاضي ما استطاع إلى ذلك سبيلًا، أن يكون عدوله عن اجتهاد سابق من قبيل العدول الذي لا ينال من توقعات المتقاضين، فالقاضي الإداري يجب أن يوازن بين مقتضيات الأمان القانوني ومقتضيات حماية الحق والحريات، فكما أن الأمان القانوني لا يعني الجمود الذي يحول بين القاضي الإداري وتطوير اجتهاداته، ذلك التطوير الذي تتطلبه مواكبة التطورات

والمستجدات في نشاط الإدارة، وإنما يعني الثبات والاستقرار النسبي، إلا أن تطوير الاجتهاد القضائي يجب أن يراعي الحقوق المكتسبة والمراكم القانونية القائمة والمستقرة.

### **المطلب الثاني: نطاق وأسباب ومخاطر العدول وواقعه في اتجهادات القضاء الإداري.**

إن الحديث عن العدول عن اتجهادات القضاء الإداري يتطلب بيان الاجتهادات التي يمكن أن تكون محلاً للعدول، وبيان الأسباب التي تبرر العدول، وكذلك بيان مخاطر ذلك العدول، وواقعه في دول المقارنة.

#### **أولاً: نطاق العدول عن اتجهادات القضاء الإداري.**

لا يمكن الحديث عن العدول عن اتجهادات القضاء الإداري في مجال الأحكام الصادرة عن ذلك القضاء، فالأحكام ليست ميداناً للعدول. بل إن نطاق العدول عن اتجهادات القضاء الإداري، هو المبادئ العامة للقانون. تلك المبادئ التي كان لمجلس الدولة الفرنسي الفضل الكبير في استخلاصها. ومنها مبدأ المساواة أمام المرافق العامة، ومبدأ عدم رجعيّة القرارات الإدارية، ومبدأ المساواة أمام التكاليف والأعباء العامة، ونظرية الظروف الاستثنائية، وغيرها من المبادئ التي استخلصها مجلس الدولة، وأصبحت مستقرةً في القانون الإداري، وملزمةً للإدارة، وتمكن الأفراد إمكانية الطعن بالقرارات المخالفة لها.

والمبادئ العامة للقانون هي مبادئ مصدرها القضاء، فالقضاء هو الذي أوجدها وأبرزها في اتجهاداته، والمبادئ العامة للقانون غير مكتوبة، وبذلك فهي تختلف عن المبادئ القانونية الدستورية والتشريعية التي تكون مكتوبة. وعن قيمتها القانونية، فوفقاً للغالب من الفقه، فلا يمكنها مخالفه القواعد القانونية المكتوبة لا بالتعديل ولا بالإلغاء (عبد الله، 1991، صفحة 72). ولكننا نؤيد الرأي القائل بأن المبادئ العامة للقانون تدنو الدستور في الدرجة وتحتل مرتبة التشريع العادي، وبالتالي يمكن للمشرع تعديلها أو إلغاؤها (زيان، 2017).

#### **ثانياً: أسباب العدول عن اتجهادات القضاء الإداري.**

ومن حيث أسباب العدول عن اتجهادات القضاء الإداري، فلعل أحد أهم أسبابه، هو تغلب المعيار التشريعي على المعيار القضائي في القانون الإداري، وذلك من خلال تدخل المشرع وتقنين موضوعات القانون الإداري، بعيداً عن القاضي الإداري. فالقانون الدولي مثلاً يعد مصدرًا رئيساً من مصادر المشروعية، وهو مصدر في نموٍ وتطورٍ مستمر، رغم وقوف مبدأ السيادة عائقاً أمامه. والقاضي الإداري ملزم بتطبيق النص الدولي، إذا أثير أمامه في خصومة إدارية. فالمتتبع لقرارات مجلس الدولة الفرنسي، يجده يقيم وزناً لقواعد القانون الدولي وخاصةً قواعد قانون الاتحاد الأوروبي. والدول بشكل عام ملزمة بإدماج نصوص المعاهدات الدولية التي تصادق عليها، في إطار المنظومة القانونية الوطنية

وفقاً لمبدأ "إدماج المعاهدات الدولية في القانون الداخلي". الأمر الذي يجعل من نصوص المعاهدة شأنها شأن النصوص الوطنية (إبراهيم، 1995، صفحة 262).

كما أن تدخل القضاء الدستوري باجتهاداته التي تغطي موضوعاتٍ في القانون الإداري، وهي مساهماتٌ غير مباشرةٌ في التشريع، وهي من قبيل الاجتهادات الأصلية ذات الحاجة وهي ملزمةٌ للكافة، يعد سبباً لتحول أحكام القضاء الإداري. فالقضاء الدستوري عندما يقرر عدم دستورية نصٌّ تشريعي، فإنه يُفقد ذلك النصٌّ أثره ابتداءً من التاريخ الذي يحدده في الحكم. وبالتالي فإن سبق صدور حكم قضائيٍ دستوريٍ، يكون سبباً لعدول القضاء الإداري عن اجتهادٍ مستقرٍ (جابر و مخلوفي، 2019).

### ثالثاً: مخاطر العدول عن اجتهادات القضاء الإداري.

للعدول عن اجتهادات القضاء الإداري مخاطر، فهو يهدد الأمن القانوني، وهو أمر يتجاوز الخصوم إلى غيرهم من الأفراد، نظراً لصعوبة معرفة الأفراد به مقارنة بالتشريع. كما أن المختصين بالقانون كالمحامين لا يمكنهم توقع عدول القاضي الإداري عن اجتهاده المستقر سابقاً.

ويعتبر الأثر الرجعي للاجتهاد القضائي من أهم مخاطر العدول عن ذلك الاجتهاد، لما يتركه من أثرٍ سلبيٍّ على الحقوق المكتسبة والمراعز القانونية المستقرة والتوقعات المشروعة، وبالتالي على الأمن القانوني برمته، مما يُفقد الأفراد الثقة في القضاء والعدالة، والسبب أن العدول ذو أثرٍ رجعيٍ بطبيعته، لأنه يسري على الأفعال والواقع التي تمت في ظل القاعدة الاجتهدية القديمة. ولذلك قال (Moreau): "كيف يمكن الحديث عن الإيمان بالشرعية لدى أشخاص احترموا القانون المطبق، ليكتشفوا أنهم أخطأوا، لا شيء سوى لأن القاضي وتحت غطاء تفسير القانون، فهم القاعدة القانونية على نحوٍ مغايرٍ تماماً. أو أنه أحدث قاعدةً أخرى تكمل القاعدة الأولى؟ هل يمكن بعد كل هذا أن نكلم هؤلاء الأشخاص عن العدالة" (اللتوني، 2014).

والذي نراه أنه ما دام أن العدول عن الاجتهاد القضائي، يعني الإعلان عن ميلاد اجتهاد ناسخ للاجتهاد القديم، وهو عدول يمتد إلى غير أطراف الدعوى التي ولد في ظلها، فهو يمتد إلى الدعاوى الأخرى ذات غير الأطراف والتي لم تقبل بعد. ولذلك فإن خطورة الرجعية على الأمن القانوني تظهر جليةً عندما تكون عامة ومجردة، فهي تتسبّب إلى الماضي على جميع المنازعات الخاضعة لولاية القضاء الإداري، سواءً كانت سابقةً أو لاحقةً للاجتهاد المستحدث. وتزداد خطورة الرجعية عندما تطال المنازعات الناشئة قبل الاجتهاد الجديد، فالقاعدة القانونية لا يمكنها توجيه سلوك قبل ميلادها، وإلا كانت قاعدة مضرة بتوقعات الأفراد المشروعة ومقوضة لأمنهم القانوني.

رابعاً: واقع العدول عن اجتهادات القضاء الإداري في كل من فرنسا ومصر والأردن.

#### - الوضع في فرنسا:

تُخضع اجتهادات القضاء الإداري في فرنسا للمبادئ الدستورية، وإلى المبادئ الواردة في قانون الاتحاد الأوروبي والقانون الأوروبي لحقوق الإنسان (Jean, 2014). ورغم تلك المخاطر للعدول عن الاجتهداد القضائي، إلا أنها لم تمنع القضاء الإداري وخاصة الفرنسي، من العدول، فقد عدل مجلس الدولة الفرنسي اجتهاداته في العديد من الحالات، ومنها عدوله عن قراراته المتعلقة بإبطال قرارات الإدار، التي تصدرها لتحقيق مصالح مالية، كالقرارات المتعلقة بشق أو فتح طريق كهدف معلن، بدلاً من اتباع إجراءات نزع الملكية. فقد عدل المجلس عن تلك القرارات، ولم يعتبر إصدار الإدارة قرارات لغايات تحقيق مصالح مالية من قبيل الانحراف في استعمال السلطة، وأقر للإدارة بإصدار قرارات تغطي بها نفقاتها المالية. فقد اعتبر المجلس أن حماية المصالح المالية للإدارة لا يبرر إلغاء قراراتها بداعي الانحراف في استعمال السلطة، وخاصةً في مجال تدخل الإدارة في المشروعات واستخدام وسائلها الضبطية في النقل العام، وإن كان القضاء الفرنسي قد قصر انحراف الإدارة في استعمال سلطتها لتحقيق أهداف مالية على المجالس المحلية دون الإدارة المركزية، لأن الأولى هي الأجرأ بالرعاية لقلة مواردها المالية (راضي، 2019).

وقد أصدر مجلس الدولة الفرنسي حكماً ألغى فيه حكم قاضي الأمور المستعجلة، في المحكمة الإدارية لمدينة (نيس) في 2016/10/22، والذي أيد قرار العمدة بحظر ارتداء المرأة المسلمة للباس البحري الإسلامي على الشواطئ، رغم أن فرنسا تحظر النقاب منذ عام 2010، وتجرم ارتداؤه في الأماكن العامة ووسائل النقل. وذهب المجلس إلى أن العمدة وإن كان يشرف على البوليس تحت رقابة المحافظ ويناط به تنظيم الشواطئ، إلا أن عليه احترام الحقوق والحريات المكفولة بالقانون، ولا يجوز له أن يؤسس سلوكه لاعتبارات أخرى يضيق بها من الحقوق والحريات، وقرر المجلس أن قرار العمدة صدر على غير سندٍ قانونيٍّ، ويمثل اعتداءً على الحقوق والحريات ومنها حرية المعتقد الديني (مجلس الدولة الفرنسي، 2016/402742).

إلا أن مجلس الدولة الفرنسي - وعدولاً عن اجتهاده المشار إليه، وفي مؤشر للتراجع في مجال الحقوق والحريات الفردية - قد أصدر وباجتماع غرفتيه الثانية والسبعين قراراً، أسقط به الجنسية الفرنسية عن سيدةٍ أجنبيةٍ مسلمةٍ ومن أصولٍ جزائريةٍ متزوجةٍ من فرنسي، رفضت مصافحة الأمين العام للمحافظة، لوازع ديني يفرضه الدين الإسلامي، الأمر الذي اعتبر معه المجلس، أن السيدة غير منسجمة مع المجتمع الفرنسي، باعتبار أن الأمر غير مقبولٍ في احتفالٍ رسميٍّ في المحافظة، مما يستوجب معه إسقاط الجنسية عنها (مجلس الدولة الفرنسي، 2018/412462). ويعد هذا القرار عصفاً بمبدأ الأمن

القانوني، باعتباره موجهاً ضد حرية أساسية هي حرية المعتقد الديني، لا سيما أنه صادر عن مجلس الدولة الفرنسي، وفي بلد كفرنسا تعد ذاتها مهدًا للحرابات.

كما أنه وفي قرار حديث لمجلس الدولة، صدر في أواخر سنة 2020 رفض المجلس منح الجنسية لزوج، بسبب أنه يوجه حياة زوجته ويأمر بخياراتها بما في ذلك العمل والتعرف والملابس وغيرها، وبالتالي فإن الزوج يتبنى أسلوب حياة يقوم على الإلخضاع ويتسم بنقص استيعاب زوجته. ونجد أن المجلس قد بنى قراره على اعتباراتٍ دينيةٍ لا على اعتبارات المساواة، لأن المساواة تكون في الحقوق وليس في الحقائق. وهذا يتنافى مع حرية المعتقد الديني، علما بأن المادة (1/121) من القانون المدني الفرنسي تنص على أن: "الزواج ليس له أثر على الجنسية حقاً" (مجلس الدولة الفرنسي، 2020/436548).

وقد أرسى مجلس الدولة الفرنسي في تاريخ 13/7/2016 اجتهاداً جديداً، عدل فيه عن اجتهاداته السابقة بمناسبة نظره الدعوى المرفوعة من قبل عميد سابق في الشرطة تتصل بزيادة راتبه التقاعدي، وقد دفعت الإدارة بتجاوز مدة الشهرين المحددة لرفع الدعوى واعتبرتها غير مقبولة شكلاً، إلا أن المجلس عاد عما استقر عليه وقضى بأنه للقاضي الإداري سلطة تقديرية في تقدير المدة، إلا أنها لا يجوز أن تتحطى المدة المعقولة لرفع الدعوى، لما في ذلك من أثر على العدالة وإخلال بالأوضاع القانونية (مجلس الدولة الفرنسي، 2016/387763).

والذي نلاحظه على هذا القرار لمجلس الدولة الفرنسي، أنه لم يخرج بمعيار واضح لتقييد ميعاد الطعن على القرارات المخالفة للمشروعية، وهذا أمر يؤدي إلى الإخلال بالاستقرار القانوني، فالمجلس اعتمد معيار شخصي لا موضوعي، وهذا يترك أثره في العدالة بين المتخاصمين.

### الوضع في مصر:

بعد إنشاء المحكمة الإدارية العليا، ونظراً لتنوع دوائر المحكمة واختلاف الأحكام الناشئة عنها فقد أنشأ المشرع، دائرة تسمى دائرة توحيد المبادئ. وتختص الدائرة بنظر الطعون التي تحيلها محكمة القضاء الإداري والمحكمة التأديبية والطعون التي تطرح لأول مرة أمام المحكمة، وذلك إذا تراءى للمحكمة الإدارية العليا أن ثمة أحكاماً سابقة يخالف بعضها صارمة عنها أو عن إحدى دوائرها، أو رأت العدول عن مبدأ قانوني قررته سابقاً "المادة (54) من قانون رقم، 136/1984".

والمشرع المصري إذ أنشأ تلك الدائرة فإنه يكون قد اعترف بالقضاء كمصدر رسمي للقانون الإداري، وهذا المصدر الرسمي يجد له رافداً من المبادئ العامة للقانون والسوابق القضائية يوازي التشريع، فمن

الملزم أن تكون الأحكام القضائية منشورة ومعروفة للناس كافة شأنها شأن القوانين، وهو ما يلقي بعبء نشر هذه الأحكام وتلخيصها والتعليق عليها للمكاتب الفنية للمحاكم (أبو العينين، 2013).

ومن المبادئ التي قررتها دائرة توحيد المبادئ، حول بيان مدى صحة الطعن الموقع من عضو من أعضاء هيئة قضايا الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا تقل درجته الوظيفية عن رتبة مستشار. وقد قررت أنه يصح الطعن المقام أمام المحكمة والموقع من عضو من أعضاء الهيئة، دونما الشتراط درجة أو رتبة معينة وأعادت الطعن إلى الدائرة الخامسة بالمحكمة الإدارية للفصل فيه (إدارية عليا، 57/43844).

وقد ذهبت الدائرة إلى اعتبار قرارات هيئة المجتمعات العمرانية المتعلقة برفض تخصيص الوحدات السكنية والأراضي، هي قرارات إدارية تخضع لمواعيد وإجراءات دعوى الإلغاء، في حين إلى ما ينشأ من منازعات بعد التخصيص هي منازعات عقدية لا تقتيد بتلك المواعيد والإجراءات. وبالنتيجة فقد أعادت الدائرة الطعن إلى الدائرة الخامسة عشر في المحكمة للفصل فيه على Heidi ما قررته (إدارية عليا، 2018/57/32155).

وفيمما يتعلق بجواز معادلة الشهادات الجامعية الصادرة من جامعة هولندا الحرة بنظريرتها التي تمنحها جامعات مصر فقد اشترطت الدائرة "أن تكون الجهة مانحة الدرجة العلمية المطلوب معادلتها معتمدة من قبل حكومة الدولة الأجنبية التابعة لها هذه الجهة، وبدون استيفاء هذا الشرط يكون الحديث عن المعادلة والمطالبة بها افتئاتا على منزلة العلم ومناهضة لقواعد المنطق السليم وطبيعة الأشياء، كما أن هذا الشرط واجب لتعلقه بشرعية هذه الدرجة لدى الدولة التي تتبعها الجهة المانحة ابتداء" (إدارية عليا، 29804 / 59 / 2018) وقد أمرت دائرة توحيد المبادئ، بإعادة الطعن إلى الدائرة السادسة بالمحكمة الإدارية للعليا للفصل في الطعن على Heidi من هذا القضاء.

وفيمما يتعلق بمدى جواز عدول الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا عن اتجاهها السابق، المتمثل بعدم جواز الإحالة من محكمة القضاء الإداري إلى المحكمة الإدارية العليا بصفتها محكمة موضوع غير حكم في ذلك، طبقاً للمادة (110) من قانون المرافعات المدنية والتجارية، مستندة في توجيهها للعدول على فكرة الاقتصاد في إجراءات الخصومة، تلك الفكرة التي اعتنقها دائرة توحيد المبادئ في العديد من المبادئ. فقد ذهبت الدائرة إلى: "أنه لا وجه للعدول عن الاتجاه الذي سبق لهذه الدائرة أن أرسته، في شأن وجوب أن تكون الإحالة من محكمة القضاء الإداري إلى المحكمة الإدارية العليا - كمحكمة موضوع- بحكم وليس بمجرد تأشيرة من رئيس محكمة القضاء الإداري" (إدارية عليا، 11145 / 59 / 2018). فالدائرة اشترطت أن تكون الإحالة بحكم مسبب يتناول أسباب عدم الاختصاص ووجه الإحالة.

## - الوضع في الأردن:

لم ينشئ المشرع الأردني دائرة لتوحيد مبادئ القضاء الإداري على غرار ما هو معمول به في مصر، فقد خلا قانون القضاء الإداري الأردني رقم (34) لسنة 2014 من هذا النص، والذي نلاحظه على أحكام القضاء الإداري في الأردن أنها تعاني من التردد والارتباك وعدم الاستقرار على نهج ثابت في كثير من المواطن، فالقضاء الإداري في الأردن لم يرس مبادئ بالمعنى الدقيق للمبادئ العامة للقانون، رغم الثروة التي تركها مجلس الدولة الفرنسي للأنظمة التي استحدثت الأخذ بنظام القضاء المزدوج، وهذا ينال من مقتضيات الأمان القانوني ويهدم الحقوق المكتسبة والمراعز القانونية للأفراد، ويضعف من ثقة الأفراد بمرفق العدالة.

وللتدليل على ذلك، وبالرجوع مثلاً إلى موضوع ملف الموظف العام، عندما يتم الاحتكام إلى ما يحتويه، في إبطال أو رد الطعن في القرارات الصادرة بحقه وخاصة قرارات التأديب وإنهاء الخدمة، نجد أن القضاء الإداري الأردني قد تردد في مسألة اعتبار ملف الموظف هو الوعاء الطبيعي لسيرة الموظف - خلال سني خدمته الوظيفية- من عدمه.

فنجد محكمة العدل العليا وفي قرارات صادرة في ذات السنة القضائية، قد أخذت في بعضها بملف الموظف الوظيفي سندًا للاحتجاج به لإثبات سلوكه الوظيفي والتزامه وتميزه وحسن أدائه في عمله، وفي حين إنها لم تأخذ به في قرارات أخرى صادرة عنها في ذات السنة سندًا لذلك الاحتجاج، واعتبرته ليس الوعاء الوحيد الذي يتم الاستناد إليه في دحض مشروعية القرار الصادر بحق الموظف.

وفي حكم لها بتاريخ: 9/17/2002 ذهبت المحكمة للقول: " ومن الرجوع إلى ملفي المستدعي العادي والسرى وهما الوعاء الطبيعي لسيرة المستدعي الوظيفية، نجدهما قد جاءا خلوًا من أي شائبة وأن جميع تقاريره جاءت بدرجة ممتاز باستثناء التقريرين الآخرين حيث جاء كل منهما بتقدير جيد، هذا بالإضافة إلى أن هذين الملفين قد جاءا طافحين بكتب الشكر والتقدير وشهادات التكريم لإبداعه في فنه وفي الإخراج المسرحي..... الأمر الذي تستخلص منه المحكمة أن قرار التسبيب بإحالة المستدعي على الاستيداع لم يكن قائماً على سبب يبرره ولم يهدف تحقيق المصلحة العامة، وأن قرار مجلس الوزراء المطعون فيه المبني على هذا التسبيب غير المبرر حقيق بالإلغاء" (عدل عليا، 165/2002).

في حين ذهبت في حكمها الصادر بتاريخ: 10/29/2002 للقول: " وأما عن الاحتجاج بملفي المستدعي فإنه احتجاج لا يصلح سندًا لأنثبت سوء استعمال السلطة، ذلك أنه وإن كان الملف الوظيفي للموظف هو الوعاء الطبيعي لحياته الوظيفية وحتى لو كان هذا الملف يشهد بكفاءته ونزاهته في العمل، فإنه ليس

وتحده أي (الملف) الوعاء الوحيد الذي تستمد منه أسانيد دحض مشروعية قرار إحالته على الاستيداع أو دفع قرينة صحته" (عدل عليا، 437/2001).

ثم عادت المحكمة لقولها حكمها الصادر بتاريخ 15/7/2004 للقول: "ولا بد للمحكمة في هذه الحالة من الرجوع إلى ملف المستدعي العادي والسريري لدى وزارة التربية والتعليم، باعتبارهما الوعاء الطبيعي لحياته وسلوكه الوظيفي. وبالتدقيق فيما نجد أنهم يفيضان ثناءً على سلوك المستدعي وحبه للعمل وإخلاصه له والتزامه بالدوام والسلوك الوظيفي، وأن تقاريره السنوية جميعها بدرجة ممتاز، ولا يوجد أي شائبة فيما تعيب سلوكية المستدعي. وعليه واستناداً لما استبانته المحكمة من البينة المقدمة في هذه الدعوى من أن المستدعي موظف ملتزم بأخلاقيات الوظيفة ولا شائبة في سلوكه فإن القرار المشكو منه يغدو غير مستند لسبب واقعي أو قانوني يبرره" (عدل عليا، 212/2004).

ثم عدلت عن اجتهاودها في حكمها الصادر بتاريخ 24/1/2006 للقول: "ملف الموظف وإن كان الوعاء الطبيعي لحياته الوظيفية إلا إنه ليس الوعاء الوحيد الذي تستمد منه أسانيد دحض مشروعية القرار المطعون فيه. وحيث إن المستدعي قد أكمل أكثر من ثمانى عشرة سنة خدمه مقبولة للتقاعد، وحيث صدر القرار المطعون فيه مستوفياً لشروطه الشكلية والموضوعية، فإن أسباب الطعن لا ترد عليه مما يتوجب معه ردها وتكون الدعوى" (عدل عليا، 500/2005).

وما يقال عن نهج محكمة العدل العليا يصدق على نهج المحكمة الإدارية العليا، ففي حكم للأخيرة بتاريخ 9/5/2017: "أما عن احتجاج الطاعن بأن مجلس الوزراء لم يطلع على الملف الوظيفي للطاعن، بدليل تقارب المدة الزمنية بين التسبيب وبين الإحالة على التقاعد، وأن هناك بعض الموظفين من لهم خدمات مماثلة أو أكثر لم يتم إحالتهم على التقاعد، فإن الملف الوظيفي للموظف ليس دائماً الوعاء الوحيد لسيره الوظيفية، كما لا يغيب قرار مجلس الوزراء إحالة الطاعن ورفاقه على التقاعد، والإبقاء على موظفين خدمتهم الوظيفية أطول مادام أن مجلس الوزراء هو صاحب الصلاحية في تقدير المصلحة العامة بإحالة أي موظف يرى موجباً لإحالته على التقاعد إذا أكمل المدة القانونية للإحالة" (إدارية عليا، 143/2017). ثم عدلت المحكمة عن اجتهاودها في حكم لها بتاريخ 23/5/2018، وذهبت لقول: "إن القضاة يخضعون لإشراف المجلس القضائي في جميع الشؤون المتعلقة بعملهم، وإن الملف الوظيفي يعتبر الوعاء الصادق لتصوير حالة القاضي بخصوص القرارات الصادرة بحقه" (إدارية عليا، 81/2018) كما ذهبت لقول: "وحيث إن ملف الطاعن الوظيفي وهو الوعاء الصادق لتصوير حالته، لا تشوبه شائبة ويخلو من أية مخالفات فإن مقتضى ذلك أن قرار فقدان الوظيفة المشكو منه يغدو مستوجباً للإلغاء" (إدارية عليا، 238/2018).

وللإنصاف فإن محكمة العدل العليا، قد استقرت على اجتهاودها الذي ولد عدواً عن اجتهاوداتها السابقة المتعلقة بالعلم اليقيني بالقرار الإداري والذي يقوم مقام التبليغ، منذ عام 2006 بعد صدور قرار هيئة العامة بتاريخ 18/12/2006 فقد جاء في حكم لها القول: "وبما أن المستدعاً قد تقدمت بدعواها بتاريخ

17/2/2014 وعلمت بالقرار الطعن بتاريخ 20/10/2013 فتكون الدعوى مقدمة بعد فوات المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (12/أ) من قانون محكمة العدل العليا رقم (12) لسنة 1992 ومستوجبة الرد شكلاً، وهذا ما استقر عليه اجتهاد محكمة العدل العليا منذ قرار الهيئة العامة رقم (2006/531) تاريخ 18/12/2006 الذي رجع فيه عن أي اجتهاد سابق" (إدارية عليا ، 52/2014).

والذي نراه، أن القضاء الإداري المقارن قد درج على العدول عن اجتهادات، وذلك بالنظر إلى الطبيعة الإنسانية لذلك القضاء، وطبيعة التغير الحاصل في نشاط وسلوكيات الإدارة، الناتجة عن طبيعة واحتياجات المرافق العامة. إلا أنه ونظراً لخطورة العدول عن الاجتهاد القضائي الإداري على الأمن القانوني، فإنه وإن كان لا مناص من العدول، فيجب أن يكون ذلك لضرورة يقتضيها تطوير الحلول القانونية، وأن يكون مبنياً على أسباب موضوعية، لا على مجرد مشاعر ونزووات شخصية، وأن يكون الغرض منه مواكبة تطورات ومستجدات العمل الإداري، وأن يتتجنب القاضي الإداري الإفراط في حماية الطرف الضعيف في المنازعة الإدارية، كما يتتجنب التفريط في حماية الطرف القوي فيها. وألا يشكل العدول انقلاباً على المفاهيم القانونية القائمة في النظام القانوني في الدولة، وألا يخالف القانون أو النظام العام فيها، وأن يراعي حقوق وحريات الأفراد الأساسية، ويراعي الحد من الأثر الرجعي للعدول عن الاجتهاد القضائي، بأن يمنّح القاضي سلطة تحديد النطاق الزمني لسريان الاجتهاد الجديد، تبعاً لظروف المنازعة الإدارية، وأن يتم الإعلان عن العدول عن الاجتهاد القضائي، من قبل الجهات القضائية الإدارية العليا.

## خاتمة:

القاضي الإداري هو حامي حمى الحقوق والحريات، وهو الحصن المنيع لأمن الأفراد القانوني، إلا أن النقص والعجز الحاصل في النصوص التي تحكم المنازعات الإدارية، إضافة إلى التطور الحاصل في نشاط الإدارة يفرض عليه تطوير اجتهاداته. إلا أن تطوير تلك الاجتهادات، لا يجوز أن يتذرع به الدول عن السابق منها متى شاء ودون ضوابط، على حساب الأمن القانوني للأفراد. وبالنتيجة فقد خلصت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

## النتائج:

- لا يوجد اتساق بين العدول عن اجتهادات القضاء الإداري والأمن القانوني، فالعدل ينسخ اجتهادات مستقرة لفترة زمنية ما، الأمر الذي يهدم توقعات الأفراد المشروعة، ويهدد حقوقهم المكتسبة ومراكلزهم القانونية، ويضعف من ثقفهم بمرفق العدالة، ولعلّ الأمر يزداد خطورة إذا كان العدول عن اجتهادات القضاء الإداري ذا أثر رجعي.
- فرضت طبيعة القانون الإداري - من حيث نشأته وتطوره وعدم تقديره، إضافة إلى التطور الحاصل في نشاط الإدارة - على القضاء الإداري تطوير اجتهاداته ليتماشى مع ما يستجد من تغيرات لا تجد لها حلولاً في النصوص القائمة، لذا فقد افترضت فكرة تطوير الاجتهادات بفكرة العدول عن السابق منها.
- تُعد اجتهادات القضاء الإداري مصدراً للقانون، ويعتبر العدول فيها من الأمور بالغة الخطورة، لذا فإن مقتضيات الأمن القانوني كما هي العدالة تقضي أن يكون العدول عن الاجتهاد القضائي مبنياً على أسباب موضوعية، لا على مجرد أهواء ونزووات شخصية. على أن يتم نشر الاجتهادات التي بها يتم العدول عن اجتهادات سابقة مستقرة.
- تعاني اجتهادات القضاء الإداري الأردني، من التردد والارتباك وعدم الاستقرار على نهج ثابت في كثير من المواطن، كما لا يوجد في الأردن دائرة لتوحيد مبادئ القضاء الإداري، الأمر الذي حال دون وجود وحدة قضائية للأحكام، كما حال دون استقرارها، وأبرز إلى حيز الوجود ظاهرة التردد والارتباك في الأحكام.

## الوصيات:

- للحد من خطورة العدول عن اجتهادات القضاء الإداري فإننا نأمل من القضاء الإداري الأردني، ألا يلجأ للعدول عن اجتهاداته المستقرة إلا حيث يكون للأمر مطلب، وأن يسعى جاهداً للحد من الأثر الرجعي لاجتهادات الجديدة التي تشكل عدولًا عن اجتهاداته السابقة، وأن يسعى إلى تحديد النطاق الزمني للاجتهداد الجديد. بأن يحرص على عدم مساس الأثر الرجعي للجديد من اجتهاداته بالعلاقات التي تمت في ظل اجتهادات السابقة، وألا تؤثر تلك الرجعية على إجراءات وسبل انتصاف الأفراد. ذلك أنه لا يمكن تحقيق الأمان القانوني إلا بمنح الأفراد ما يجب من ضمانات التقاضي.
- نهيب بالقضاء الإداري الأردني توحيد اجتهاداته والحفاظ على استقرارها النسبي، وفي حال العدول عن اجتهداد سابق ألا يقف عند حد نشر الاجتهداد الجديد، بل تعتمده بوسائل متاحة للعامة كالإذاعة والتلفزيون والصحف المحلية اليومية وبما يعكس يقين الكافة بعدلة مرفق القضاء، وبما يعزز إمكانية توقع الأفراد لذلك الاجتهداد وإمكانية الوصول إليه.
- نهيب بالقضاء الإداري الأردني، ألا يُسرف في عدوله عن اجتهاداته السابقة، إلا إذا كان الاجتهداد الجديد أفضل من الاجتهداد السابق، وكان مراعياً لظروف الواقع ومتكيلاً مع ما يفرضه القانون.
- نأمل من المشرع الأردني، استحداث نص في قانون القضاء الإداري يقضي بتوحيد اجتهادات القضاء الإداري، ليكون سندًا قانونياً في إيجاد دائرة لتوحيد أحكام القضاء الإداري في المحكمة الإدارية العليا، تتولى دراسة وتقييم كل حالة ترى المحكمة الإدارية أو المحكمة الإدارية العليا العدول فيها عن الاجتهادات السابقة.

المراجع:

المراجع العربية:

- إبراهيم، علي. (1995). النظام القانوني الدولي والنظام القانوني الداخلي صراع أم تكامل. دار النهضة العربية.
- أبو الخير، عادل السعيد. (2006). اجتهد القاضي الإداري في مجال الحقوق والحريات. مجلة الاجتهد القضائي، جامعة محمد خضر، بسكرة، ع2، 38.
- أبو العينين، محمد ماهر. (2013). المبادئ الفضائية الحديثة للمحكمة الإدارية العليا في مصر - دراسة تحليلية لاتجاهات الحديثة والمتطرفة ومقارنتها بالاتجاهات القديمة. دار روان القانون للنشر والتوزيع، مصر.
- إسماعيل، شعبان محمد. (1998). الاجتهد الجماعي دور المجامع الفقهية في تطبيقه. دار البشائر الإسلامية - دار الصابوني، بيروت.
- الأشقر، أحمد. (2016). الاجتهادات القضائية العربية في تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان - دراسة وصفية تحليلية. معهد النبرغ.
- بن شناف، منال وجازية، لشهب شاص. (2019). الاجتهد القضائي الإداري بين تراجعه في فرنسا وعدم اكتماله في الجزائر. المجلة الأكademie للبحث القانوني، 10(3)، 414.
- بن عبد الله، عادل. (2006). مكانة الاجتهد القضائي الإداري في التأسيس لدولة القانون. مجلة الاجتهد القضائي، جامعة محمد بن خضر، بسكرة، ع3، 174.
- جابر، صالح ومخلوفي، عبد الوهاب. (2019). أثر الاجتهد القضائي في القانون الإداري بين الإلغاء والإبقاء. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 10(3)، 616.
- جمال الدين، سامي. (1992). الرقابة على أعمال الإدارة. منشأة المعارف.
- الخداري، عبد المجيد وبن جدو، فطيمة. (2018). الأمن القانوني والأمن الفضائي علاقة تكامل. مجلة الـ شهاب، 4(2)، 393-394.
- راضي، مازن ليلو. (2019). الأمن الفضائي وعكس الاجتهد في القضاء الإداري. المجلة الـ سياسية والدولية، 41(42)، 133.
- زيان، محمد أمين، (2017)، دور الفــاضي الإداري في صناعة الفــواعد القانونية. المجلة الجزائرية لحقوق والعلوم السياسية، معهد العلوم القانونية والإدارية، الجزائر، ع4، 230.
- السنتريري، احمد عبد الحبيب. (2017). دور قاضي الإلغاء في الموارنة بين مبدأ المشروعية ومبدأ الأمان القانوني. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- الصغير، ياسر محمود. (2017). المعيار الوظيفي لتمييز القرار الإداري. مركز الدراسات العربية، مصر.
- الطائي، حامد شاكر. (2018). العدول في الاجتهد القضائي - دراسة قانونية تحليلية مقارنة. المركز العربي للنشر والتوزيع.
- الطباخ، ياسين محمد. (2012). الاستقرار كغاية من غايات القانون. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية.
- عبد الله، عبد الغني بسيوني. (1991). القانون الإداري - دراسة ومقارنة الأسس ومبادئ القانون الإداري وتطبيقاتها في مصر. منشأة المعارف.
- عثمان، قيس عبد الستار. (2006). الأهمية العلمية للقضاء الإداري. مجلة كلية الحقوق، جامعة النهران، 8(1).
- فهمي، مصطفى أبو زيد. (1989). القضاء الإداري و مجلس الدولة. (د. ن).

- فودال، جورج دلفوفي، بيار. (2001). القانون الإداري. ترجمة مذ صور القاضي. المؤسسة الجامعية للذشر والتوزيع.
- قليل، علاء الدين. (2021). الاجتهاد القضائي والأمن القضائي بين متطلبات تكريس العدالة ومقتضيات إرساء الأمان القانوني. مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خضر، بسكرة، 13(2)، 312-313.
- كابيتان، هنري. (1957)، دور القضاء في تطوير القانون ومهمة الفقه في دراسة الأحكام، ترجمة عباس الصراف. مجلة القضاة، نقابة المحامين العراقيين، ع، 215، 2.
- اللمنوني، عبد الرحمن. (2014)، الاجتهاد القضائي والأمن القانوني. مجلة الملحق القضائي، المعهد العالي للقضاء، المملكة المغربية، ع، 46، 4.
- مزياني، فريدة قيسير. (2001). مبادئ القانون الإداري الجزائري. ط1، مطبعة عمار قرفي، باتنة.
- مفتاح، عبد الجليل. (2006). دور القاضي الإداري و وضع القاعدة القانونية أم تطبيقها. مجلة الاجتهاد القضائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بن خضر، بسكرة، ع، 116، 2.
- منصور، محمد حسين. (2010). المدخل إلى القانون - القاعدة القانونية. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- موسى، أحمد كمال الدين. (2012). نظرية الإثبات في القانون الإداري - دراسة مقارنة. دار الفكر العربي، مصر.
- نحاج، عصام ووناس، يحيى. (2015). القانون الإداري في الجزائر قضائي أم تشريعي؟ مجلة الحقيقة، 14(33)، 6.
- نخلة، موريس. (1998). المختار في الاجتهاد الإداري. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

#### المراجع الأجنبية:

- Benjamin N. (1921). The Nature of the Judicial Process. Universal Digital Library. Paris; Yale University Press.
- Delaubadere, A. (1973). droit administrative. 6<sup>ème</sup> éd. paris; libr.Goldziher, I. (1920). Le Dogme et la Loi de l'Islam. Paris: librairie Paul Geuthner. Traduction française par Félix Arin de l'ouvrage paru en 1910 en allemande.
- Jean, M. (2014). Intervention à l'occasion d'un Colloque européen sur le juge et la politique. le 31 octobre 2014.
- Jacques, G & Gilles, G. (1990). Traité de droit civil- Introduction Générale. 3ème éd. LGDJ.

#### التشريعات:

- القانون العضوي رقم (01-98) المتعلق باختصاصات وتنظيم وعمل مجلس الدولة الجزائري.
- قانون القضاء الأردني رقم (27) لسنة 2014.
- القانون رقم 136 لسنة 1984 المتعلق بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم 47 لسنة 1972 بشأن مجلس الدولة.

#### الاحكام القضائية:

- المحكمة الإدارية العليا المصرية، الطعن رقم 30938/59 ق. ع، تاريخ: 16 نوفمبر 2019.
- المحكمة الإدارية العليا المصرية، الطعن رقم 43844/57 ق. ع. دائرة توحيد المبادئ، تاريخ: 6 يناير 2018.
- المحكمة الإدارية العليا المصرية، الطعن رقم 29804/59 ق. ع. دائرة توحيد المبادئ. جلسة 3 مارس 2018.
- المحكمة الإدارية العليا المصرية، الطعن رقم 11145/59 ق. ع. دائرة توحيد المبادئ، تاريخ: 7 أبريل 2018.

- المحكمة الإدارية العليا المصرية، الطعن رقم 32155 سنة 57 ق. ع دائرة توحيد المبادئ، تاريخ: 5 مايو 2018.
- المحكمة الإدارية العليا المصرية، الطعن رقم 154/2 ق، تاريخ: 2 يونيو 1956.
- المحكمة الإدارية العليا الأردنية، الحكم رقم 238/2018. تاريخ: 10/7/2018.
- المحكمة الإدارية العليا الأردنية، الحكم رقم 81/2018. تاريخ: 23/5/2018.
- المحكمة الإدارية العليا الأردنية، الحكم رقم 143/2017، تاريخ: 9/5/2017.
- المحكمة الإدارية العليا الأردنية، الحكم رقم 52/2014. تاريخ: 10/4/2014.
- محكمة العدل العليا، الحكم رقم 500/2005. تاريخ: 24/1/2006.
- محكمة العدل العليا، الحكم رقم 2012/2004. تاريخ: 15/7/2004.
- محكمة العدل العليا، الحكم رقم 437/2001. تاريخ: 19/10/2002.
- محكمة العدل العليا، الحكم رقم 165/2002. تاريخ: 17/9/2002.
- حكم محكمة العدل العليا الأردنية رقم 57/1954، تاريخ: 3/2/1954.
- قرار مجلس الدولة الفرنسي. في القضية رقم 436548/2020. تاريخ: 9/11/2020.
- قرار مجلس الدولة الفرنسي في القضية رقم 412462/2018. تاريخ: 11/4/2018.
- قرار مجلس الدولة الفرنسي، القضية رقم 25/1971، تاريخ: 28/5/1971.
- قرار مجلس الدولة الفرنسي في القضية رقم 402742/2016، تاريخ: 26/8/2016.
- قرار مجلس الدولة الفرنسي، القضية رقم 63/2016/387763، تاريخ: 13/7/2016.

**References;****Arabic References**

- Abdullah, Abdulghani Bsiouni. (1991). *Administrative Law - Study and compare the foundations and principles of administrative law and their application in Egypt*, munsha'at alma'arif.
- Abu Al-Enein, Muhammad Maher. (2013). *Modern judicial principles of Egypt's Supreme Administrative Court - analytical study of recent and evolving trends and comparison with ancient trends*, dar rawayie alqanon lilnashr waltawzie, masr.
- Abu Al-Khair, Adel Al-Saeed. (2006). *The administrative judge's jurisprudence in the field of rights and freedoms*. Journal of Jurisprudence, Mohammed Khedara University, Biskra, A2, 38.
- Al Khedari, Abdul Majid and Ben Jedu, Fateima. (2018). Legal security and judicial security are complementary. *Al-Shahab Journal*, 4 (2), 393-394.
- Al Tai, Hamid Shakir. (2018). *Insolvency in jurisprudence - a comparative legal study*. Arab Center for Publishing and Distribution.
- Al-Ashqar, Ahmed. (2016). *Arab jurisprudence in the application of international human rights conventions - analytical descriptive study*. Wallenberg Institute.
- Allemtone, Abd al-Rahman. (2014). *Jurisprudence and legal security*. Judicial Supplement Magazine, Higher Institute of the Judiciary, Kingdom of Morocco, A46, 4.
- Alsaghir, Yasser Mahmoud. (2017). Functional standard to distinguish administrative decision. Centre for Arab Studies.
- Al-Santrisi, Ahmed Abdel Haseeb. (2017). *The legitimacy of the law in the general budget*. University Thought House, Alexandria.
- Altabbakh, Yassin Muhammad. (2012). *Stability as a goal of the law*. Modern university office. Alexandria.

- Bin Abdullah, Adel. (2006). The place of administrative jurisprudence in the establishment of the State of law. *Journal of Jurisprudence*, Mohammed Bin Khidir University, Biskra, A3, 174.
- Bin Shanaf, Manal and Jazia, by Shahab Shas. (2019). Administrative jurisprudence between its decline in France and its incompleteness in Algeria. *Academic Journal of Legal Research*, 10 (3), 414.
- Capitan, Henry. (1957), the role of the judiciary in the development of the law and the function of jurisprudence in the study of judgements, translation of Abbas al-Saraf. *Journal of the Judiciary*, Iraqi Bar Association, A2, 215.
- Fahmy, Mustafa Abu Z (1989). Administrative judiciary and the Council of State. (N. P).
- Ibrahim Ali, (1995). International legal system and domestic legal system Conflict or integration, dar alnahdat alearabia.
- Ismail, Shaaban Muhammad. (1998). Collective diligence the role of jurisprudence collectors in its application. Dar al-Bashir al-Islamiya - Dar al-Sabouni, Beirut.
- Jaber, Salih and Makhloqi, Abdel Wahhab. (2019). The effect of jurisprudence in administrative law between annulment and retention. *Journal of Legal and Political Sciences*, 10 (3), 616.
- Jamal-Eddine, Sami (1992). Oversight of the Department's work, munsha'at alma'arif.
- Mansour, Mohamed Hussein. (2010). Access to Law - Legal Rule. Al-Halabi Rights Publications, Beirut.
- Maziani, Fred Kaser. (2001). Principles of Algerian administrative law. 1, Battna: Amar Qarfi Press, Batna.
- Miftah, Abdul Jalil. (2006). The administrative judge's role in establishing or applying the legal rule. *Journal of Jurisprudence*, Faculty of Law and Political Science, Mohammed Ben Khaidar University, Biskra, A2, 116.
- Musa, Ahmed Kamaluddin. (2012). Theory of proof in administrative law - comparative study. Dar Alfikr Alarabi, Egypt.
- Najah, Essam Wunas, Yahya. (2015). Algeria's administrative law is judicial or legislative? *Truth Journal*, 14 (33), 6.
- Nakhla, Morris. (1998). Selected in administrative case law. Al-Halabi Rights Publications, Beirut.
- Osman, Qais Abdul Sattar. (2006). The scientific importance of the administrative judiciary. *Journal of the Faculty of Law*, University of Nahrin, 8 (1), 8.
- Qalil, Aladdin. (2021). Jurisprudence and judicial security between the requirements for establishing justice and the requirements for establishing legal security. *Journal of Jurisprudence*, Mohammed Khedher University, Biskra, 13 (2), 312-313.
- Radi, Mazen Lilo. (2019). Judicial security and reversal of jurisprudence in the administrative judiciary. *Political and International Journal*, 2019 (41/42), 133.
- Vodal, George and Delphovet, Pierre. (2001). Administrative law. Translation by Mansour Al Qadi. University Publishing and Distribution Foundation.
- Zayan, Mohammed Amin (2017), Role of Administrative Judge in the Legal Rules Industry. *Algerian Journal of Law and Political Science*, Institute of Legal and Administrative Sciences, Algeria, 4, 230.

**Legislation;**

- Organic Act No. 98-01 concerning the competence, organization and functioning of the Algerian Conseil d'Etat.
- Jordanian Judicial Law No. 27 of 2014
- Act No. 136 of 1984 amending certain provisions of Decree-Law No. 47 of 1972 concerning the Council of State.
- 

**Judicial rulings;**

- Egyptian Supreme Administrative Court, Appeal No. 30938/59 BC. P, Date: November 16, 2019. Egyptian Supreme Administrative Court, Appeal No. 43844/57. p. Unification of Principles Department, date: January 6, 2018.
- Egyptian Supreme Administrative Court, Appeal No. 29804/59. The unification of principles. Session 3 March 2018.
- Egyptian Supreme Administrative Court, Appeal No. 11145/59 BC. p. Unification of Principles Department, date: April 7, 2018.
- Egyptian Supreme Administrative Court, Appeal No. 32155, 57 BC. The Department of Unification of Principles, date: 5 May 2018.
- Egyptian Supreme Administrative Court, Appeal No. 154/2/S, date: 2 June 1956.
- Jordanian Supreme Administrative Court, Judgment No. 238/2018. Date: 10/7/2018.
- Jordanian Supreme Administrative Court, judgement No. 81/2018. Date: 23/5/2018.
- Supreme Administrative Court of Jordan, Judgement No. 133/2017, date: 9/5/2017.
- Jordanian Supreme Administrative Court, judgement No. 52/2014. Date: 10/4/2014.
- Supreme Court of Justice, Judgement No. 500/2005. Date: 24/1/2006.
- Supreme Court of Justice, Judgement No. 2012/2004, date: 15/7/2004.
- Supreme Court of Justice, Judgement No. 437/2001, 19/10/2002.
- Supreme Court of Justice, Judgement No. 165/2002, 17/9/2002.
- Judgement No. 57/1954 of the Supreme Court of Justice of Jordan, date: 3/2/1954.
- Decision of the French Conseil d'Etat. In case No. 436548/2020. Date: 9/11/2020.
- Decision of the French Conseil d'Etat in case No. 412462/2018. Date: 11/4/2018.
- Decision of the French Conseil d'Etat, case No. 78825/1971, date: 28/5/1971.
- Decision of the French Conseil d'Etat in case No. 402742/2016, 26/8/2016.
- Decision of the French Conseil d'Etat, case No. 387763/2016, date: 13/7/2016.
- 

**Websites;**

- Arab Laws Network; <http://site.eastlaws.com>.
- Legal Code; <https://www.elmodawanaeg.com>
- Legal publications, digital archive; <https://manshurat.org/node/65086>.
- Website of the French Conseil d'Etat; <https://www.conseil-etat.fr/ar>.
- Website of the Jordanian Bar Association; <https://qarark.com/>